أنباء سورية

أردوغان: هدفنا التالي منبج ويمكننا تحويل الرقة إلى مقبرة «داعش» بالتعاون مع أميركا

دوريات «أميركية» شمال سورية وتركيا تحشد قواتها على الحدود

عواصم ـ وكالات: شهدت المناطق الشمالية الشرقية من سورية هدوءا نسبيا بعد انتشار القوات الاميركية للفصل بين حليفيها، ميليشيات وحدات حماية الشعب الكردية السورية من جهة والقوات التركية من جهة أخرى.

وأكد المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، الكابتن «جيف ديفيس»، توجه قوات أميركية إلى الحدود السورية ـ التركية لمراقبة إيقاف إطلاق النار، مشددا على أن واشنطن تحث «جميع الأطراف المعنية على التركيز على العدو المشترك وهو تنظيم داعش».

وأفادت صحيفة وول ستريت جورنال أمس بأن القوات الأميركية بدأت فعلا تسيير دوريات على الحدود التركية ـ السورية لمنع وقوع اشتباكات جديدة بين القوات التركية والميليشيات الكردية.

وفي هذا الصدد، قال الكولونيل جون دوريان المتحدث باسم قوات التحالف العسكري بقيادة الولايات المتحدة «إن القوات الأميركية تقوم بدوريات في شمال سورية للحفاظ على الاستقرار بالمنطقة ومنع وقوع الحوادث التي يمكن أن تحول مسار الجهود الرامية إلى هزيمة داعش في سورية».

لكن هذا الهدوء يبقى هشا واحتمال المواجهة التركية ـ الكردية مازال قائما، خاصة إذا ما قرر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ارسال قواته البرية بعد الغارات التي شنتها طائرات تركية على مواقع الميليشيات الكردية التي تشكل عماد قوات سوريا الديموقراطية «قسد» التي تستخدمها واشنطن لقتال داعش في الطبقة والرقة.

وقد أعلن أردوغان أمس ان مدينة منبج هي الهدف التالي لقواته، بعد ان اعلن قبل اسابيع انتهاء عمليات درع الفرات لتطهير الحدود من داعش. واضاف: قلنا إن مدينة منبج هي هدفنا المقبل ونؤكد أننا على استعداد لتنفيذ عملية الرقة بالتعاون مع قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة.

واعتبر اردوغان ان تركيا والولايات المتحدة يمكنهما اذا وحدتا قواهما تحويل الرقة المعقل الرئيسي لتنظيم داعش في سورية إلى «مقبرة» للتنظيم.

وأضاف في كلمة ألقاها في إسطنبول ان «أميركا الهائلة، والتحالف وتركيا قادرون على توحيد قواهم وتحويل الرقة الى مقبرة لداعش».

وسبق ان دعا واشنطن الى عدم التركيز على داعش واهمال باقي الإرهابيين، حيث تعد انقرة الميليشيات الكردية السورية امتدادا لحزب العمال الكردستاني.

وقبل ايام من توجهه للقاء الرئيس دونالد ترامب في اول زيارة له بعد اقرار التعديلات الدستورية، قال اردوغان إنه سيعرض عليه «وثائق» تثبت ارتباط وحدات حماية الشعب بحزب العمال الكردستاني.

وبالفعل، حركت تركيا قوات برية باتجاه مقاطعة شانلي اورفة قرب الحدود السورية بحسب وسائل اعلام محلية تركية. ونقلت وكالة اسوشيتدبرس عن وكالة اخلاص التركية الخاصة، أنها رصدت قافلة من ناقلات الجند والآليات العسكرية تتجه من مقاطعة كليس باتجاه شانلي اورفة في جنوب شرق البلاد. ونقلت عن مسؤولين اتراك أن هذه القوات تتم اعادة تموضعها في المنطقة بعد انتهاء عملية درع الفرات لدعم الجيش الحر في سورية. واضاف المسؤولون انه يمكن استخدام هذه القوات ضد الميليشيات الكردية «اذا دعت الحاجة».

وفي المقابل، نقلت اسوشيتدبرس عن ريدور خليل المتحدث باسم الميليشيات الكردية قوله «لدينا معلومات حول حشود كردية في المناطق الحدودية المواجهة لمدينة تل ابيض وغيرها، لكن الأهداف غير واضحة». وآمل ألا تكون الخطوة التركية تهدف للتصعيد الميداني. واكد خليل ان الميليشيات الكردية غير متواجدة في المنطقة، وان قوات التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن هي التي تقوم بمراقبة المنطقة.

الدخان المتصاعد نتيجة غارة جوية على حي جوبر الذي تسيطر عليه المعارضة في دمشق (ا.ف.ب)

«الخارجية الأميركية» تجدّد عدم تسامحها مع من يستخدم الأسلحة الكيماوية

موسكو: مستعدون للتعاون التام مع واشنطن بشأن سورية

عواصم ـ وكالات: أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أن بلاده مستعدة تماما للتعاون مع واشنطن في الملف السوري، حسب ما ذكرت وسائل اعلام روسية.

وخلال لقاء جمعه بنظيره الأردني أيمن الصفدي في موسكو، قال لافروف إن «القضاء على التهديدات الإرهابية يتطلب تكاتف جهود جميع الجهات التي تحارب الإرهاب للوصول الى جهد دولي فعال في سورية». وأضاف «ونتوقع موقفا مماثلا من واشنطن». وأوضح أن الجهات التي قصدها هي «القوات الجوية الروسية، والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية».

بدوره، أكد السفير الروسي لدى لبنان ألكسندر زاسبكين، أن بلاده غير معنية بالدفاع عن النظام السوري في مواجهة الهجمات التي تشنها إسرائيل والضربات الأميركية، معتبرا أن هدف روسيا في سورية مواجهة من وصفها بـ «الجماعات الإرهابية، وليس الصدام مع أي طرف آخر، سواء الأميركيون أو الإسرائيليون أو غيرهم».

ونفى زاسبكين، في حوار أجرته معه «الشرق الأوسط» أمس، وجود خلافات إيرانية ـ روسية في سورية، واصفا الأمر بأنه «شائعات».

من ناحية أخرى، أكد لافروف أن الجولة الثالثة من محادثات أستانا ستعقد في غضون أيام قليلة دون أن يحدد التاريخ، وكانت موسكو أعلنت سابقا انها ستعقد يومي 3 و4 مايو المقبل. وقال ان أجندتها سيتصدرها وقف إطلاق النار، وضمان تسليم المساعدات الإنسانية، فضلا عن تهيئة الظروف لممارسة العملية السياسية. من جهته، دعا نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، فصائل المعارضة السورية، للمشاركة بالاجتماع، بعد مقاطعتها الجولة السابقة احتجاجا على استمرار النظام خرق وقف اطلاق النار وعمليات التهجير التي يقوم بها. وقال: «نأمل مشاركتهم، ونأمل أن يكون شركاؤنا الأتراك ضامنين، لأن أستانا وجدت من أجل ذلك، أي من أجل التباحث في كل هذه الأسئلة والتفاعل في أقصى شكل ممكن من أجل تثبيت نظام وقف إطلاق النار».

من جهة أخرى، جدد نائب المتحدث باسم الخارجية الأميركية مارك تونر، في الذكرى السنوية العشرين للتوقيع على اتفاقية حظر الأسلحة الكيمياوية التأكيد على أنه لن يتم التسامح مع من يستخدم الأسلحة الكيماوية في سورية.

وقال النائب في بيان أوردته قناة «العربية» الإخبارية: إن «هناك تحديات كبيرة أمام المجتمع الدولي، وقلق المنظمة إزاء الثغرات والتضاربات والتناقضات في إعلان سورية انضمامها لاتفاقية حظر الأسلحة الكيمياوية وتدميرها لمخزونها».

تجدد الاشتباكات بين «جيش الإسلام» و«تحرير الشام» بالغوطة

عواصم ـ وكالات: تجددت المواجهات بين فصائل من المعارضة في الغوطة الشرقية لليوم الثاني أمس، فيما شنت قوات النظام هجوما واسعا على المنطقة. واندلعت الاشتباكات في جزء من منطقة الغوطة الشرقية المحاصرة من قبل النظام والمكتظة بالسكان شرقي العاصمة منذ 2013.

وقال نشطاء المعارضة: إن القتال يدور بين جيش الإسلام من جانب وفيلق الرحمن وهيئة تحرير الشام من جانب آخر. وجيش الإسلام أحد أكبر جماعات المعارضة المسلحة وهو الفصيل المهيمن على الغوطة الشرقية. وقتل قائده زهران علوش في ضربة جوية في ديسمبر 2015. وفي بيان قال فيلق الرحمن أمس الأول: إن جيش الإسلام هاجم بعض مواقعه، وإن الاقتتال فيما بين الفصائل المسلحة ليس في مصلحة الغوطة الشرقية ولا الثورة السورية. ورد جيش الإسلام ببيان قال فيه: إن الخلاف مع هيئة تحرير الشام التي منعت أعضاءه من القيام بأعمالهم. وقال جيش الإسلام إنه يسعى لذات الأهداف التي يسعى لها فيلق الرحمن ودعاهم لاحتواء الأزمة.

وأحرزت قوات النظام تقدما بسيطا في القابون أمس الأول.

أنباء لبنانية

«واتساب» باسيل أغضب رئيس المجلس وجعله يقاطع المشاورات

قانون الانتخاب يدور في حلقة مفرغة وبري جاهز للعب على «حافة الهاوية»

بيروت ـ عمر حبنجر

الدوران في الحلقات الانتخابية المفرغة مستمر، المقترحات والمشاريع تتوالى، وكذلك الاجتماعات الثنائية والثلاثية والرباعية، وآخرها اجتماع وزارة الخارجية مساء الجمعة والذي استمر لاربع ساعات، الذي غاب عنه المعاون السياسي لرئيس مجلس النواب نبيه بري، وزير المال علي حسن خليل بقرار من رئيس المجلس، تعبيرا عن امتعاضه من كيفية التعاطي مع الملف الانتخابي، لاسيما حول الطرح الأخير الذي تقدم به بري وسلمه إلى الاطراف السياسية.

وهنا لاحظ رئيس المجلس أمام زواره أن الجو الانتخابي تعرض لرياح لطيفة في الساعات الماضية حملت معها أجوبة ايجابية ومشجعة حول النسبية ومجلس الشيوخ الذي أودعه القوى الأساسية، وقال ان الامور انحدرت مساء الخميس وبشكل مفاجئ من الايجابية الى السلبية، رغم اعتقادنا بأن الأمور قاربت خواتيمها السعيدة، لولا أن جاءنا رد سلبي قبل منتصف الليل، صدم الامور بالحائط. هنا لم يعد لدي شيء أقدمه، لقد قدمت لهم أفضل الممكن، والآن الكرة ليست في ملعبي. بل في ملعبهم، لا أقبل بالتمديد ابدا ولا أقبل بالفراغ ابدا، ومسؤوليتهم الآن ان يصلوا إلى قانون توافقي وأنا أنتظرهم.

وردا على سؤال حول سبب غياب الوزير علي حسن خليل عن اجتماع وزارة الخارجية الذي ضم الى الوزير جبران باسيل، مدير مكتب الرئيس سعد الحريري نادر الحريري، والوزير غازي العريضي من الحزب التقدمي الاشتراكي، والحاج حسين خليل المعاون السياسي للسيد حسن نصر الله، والنائب جورج عدوان والنائبين إبراهيم كنعان وآلان عون عن التيار الحر، قال بري «قال انه مشغول».

وعن الجلسة التشريعية في 15 مايو قال: إنها في موعدها، وان اكتمل نصابها انعقدت، والا تؤجل إلى موعد آخر، حتى تنعقد.

أما حقيقة أسباب غياب الوزير علي حسن خليل فمردها إلى رسالة عبر «الواتساب» ارسلها الوزير جبران باسيل، بُعيد الحادية عشرة من مساء الخميس، يعترض فيها على مشروع بري الانتخابي، ويقدم طرحا بديلا يضع مجلس النواب تحت اشراف مجلس الشيوخ، وينسق معظم صلاحيات مجلس النواب، ويقول الزوار ان بري انتفض ممتعضا، وقال: شو عم نلعب؟ هذا مش شغل... ثم اوعز الى الوزير خليل بتعليق مشاركته في الاجتماعات التشاورية، واضاف: يريدون اللعب على حافة الهاوية؟ انا حاضر.. يريدون تطيير مجلس النواب والحكومة، أنا حاضر أيضا، ولنذهب الى مؤتمر تأسيسي حتى وان كنت شخصا غير راغب فيه.

وفي معلومات لـ «الأنباء» أن الوزير باسيل أصر على المتابعة في المشروع التأهيلي كحل هو الأفضل للوضع الانتخابي المعقد، مقرون بطرح مجلس الشيوخ في آن معا، وقد أبدى ممثل حزب الله ملاحظات أساسية على طرحه، أما جورج عدوان، ممثل «القوات» فقد أيد جزئيا الطرح، لكنه طرح سلسلة أسئلة جوهرية حول مدى قدرة هذا المشروع على جذب التوافق السياسي عليه.

بدوره، العريضي قدم مطالعة اعتراضية حادة اللهجة، حيث قال: قلتم بالتوافق على قانون انتخابي، ونلاحظ أنكم تراجعتم عن هذا الأمر فلماذا؟

وأضاف: نسمع أن هناك من يريد طرح المشروع الانتخابي على التصويت في مجلس الوزراء، ونحن نقول لكم إن هذا الأمر خطير ومن شأنه أن يقسم البلد. نحن نقول لكم الآن، اننا مع النسبية، والتأهيلي نرفضه جملة وتفصيلا والعجب أنكم تقولون بالخروج من الحالة الطائفية ونجدكم في الوقت نفسه تطرحون المشروع التأهيلي الذي يكرس الطائفية.

ورد النائب الان عون على العريضي بقوله: قانون الانتخاب يجب أن يتم بالتوافق لكن التصويت خيار مطروح وأنتم كنتم ذاهبون الى التمديد لمجلس النواب دون توافق.

وكان الوزير باسيل قال في «كازينو لبنان»: وضعنا 20 قانونا على الطاولة وليس معقولا ألا «يضبط» واحد منها، ما فينا نصدق ان الهدف هو التمديد، ولذلك نحن نضحي بمقاعد من أجل تفادي التمديد، لكننا لن نضحي بالميثاقية، وكونوا جاهزين معنا بقانون أو بغير قانون، بالتصويت بصندوقة الاقتراع، أو بالتوجه الى الشارع وقد أوصت مصادر التيار الوطني الحر، لـ «الأنباء» بأن ثمة عملية استدراج للتيار لجره انتخابيا الى حيث لا يريد.

ولكن كيف جرى تنويم باسيل بالمغناطيس الانتخابي كل هذه المدة حتى يستفيق اليوم ويكتشف أنهم أخذوه الى لعبة تضييع الوقت، كما تقول قناة «الجديد»؟

ولماذا لم يستعمل حداقته السياسية في كشف اللاعبين الذين استثمروا الزمن ذهابا وإيابا، للوصول الى اخر المهل والإبقاء على التمديد للمجلس النيابي، حسبما يرى أو يخشى، كخيار وحيد؟

مصادر «القوات اللبنانية» أشارت الى محاولة البعض القفز فوق مطلب الشراكة الفعلية والمناصفة الحقيقية، طارحا مشاريع تصب في مصلحة العددية، لا التعددية، وصولا الى التهويل بمؤتمر تأسيسي، وهذا ما تناوله رئيس القوات اللبنانية د.سمير جعجع في اطلالة له من معراب بمناسبة يوم الطالب، غروب أمس.

اعتصام للمطالبة بحق العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان لمناسبة يوم العمال العالمي (محمود الطويل)

باسيل لأنصاره: التصويت بصندوق الاقتراع أو بالشارع

مصادر التيار لـ «الأنباء»: يحاولون جر التيار إلى حيث لا يريد

المطران مظلوم: بين انتخابات على أساس القانون الموجود وعدمها تقف بكركي مع الخيار الأول

بيروت ـ زينة طبّارة

أكد النائب البطريركي العام المطران سمير مظلوم ان بكركي تريد ان تجري الانتخابات النيابية في موعدها لمنع الفراغ في السلطة التشريعية من جهة ولمنع التمديد للمجلس النيابي من جهة ثانية، لأن في الأمرين كارثة على الدولة اللبنانية، خصوصا ان اللبنانيين اختبروا النتائج السلبية للتمديدين الاول والثاني للمجلس، وتذوقوا مرارة الفراغ في موقع رئاسة الجمهورية، فإذا كان فشل النواب في إعداد القانون سيؤدي الى الفراغ او التمديد، فعليهم ان يعترفوا أولا بهذا الفشل وان يرفضوه ثانيا من خلال الذهاب الى انتخابات نيابية على اساس القانون النافذ اي قانون الستين.

وعليه لفت مظلوم في تصريح لـ «الأنباء» الى ان البعض فسر موقف البطريرك بشارة الراعي من القانون النافذ بشكل خاطئ لا يمت الى حقيقة رغبته بصلة، فالبطريركية المارونية وعلى رأسها البطريرك الراعي ترفض قانون الستين، وكانت اول من اعلن عن ضرورة تغييره لتأمين عدالة التمثيل في مجلس النواب، وهي بالتالي تتمنى ان يصار الى اعداد قانون جديد ينصف جميع اللبنانيين، لكن بين حصول الانتخابات على اساس القانون الموجود وبين عدم حصولها نتيجة فشل القوى السياسية في صياغة قانون جديد، تقف بكركي دون أدنى شك مع الخيار الاول انطلاقا من رفضها القاطع للفراغ والتمديد.

وردا على سؤال، اكد مظلوم انه ليس للبطريرك الراعي اي أفضلية لقانون على آخر، بل جل ما يريده هو الحفاظ على النظام والديموقراطية وعلى تطبيق الدستور بشكل كامل وصحيح، لافتا الى ان بكركي لا تدخل في التفاصيل التقنية لقوانين الانتخاب إنما تتمنى ان يصار الى قانون عادل يؤمن صحة التمثيل لكل اللبنانيين دون استثناء، وان تجرى الانتخابات في أقرب وقت ممكن تحاشيا للفراغ او التمديد، مؤكدا من جهة ثانية ان قانون الانتخاب ليس فقط للموارنة، انما لكل الشرائح الوطنية على اختلاف انتماءاتها الطائفية والمذهبية، لذلك فإن البطريركية المارونية لا تعتبر نفسها معنية باختيار الأنسب بين القوانين المقترحة، انما هي معنية بالحفاظ على المبدأ الديموقراطي.

واستطرادا طالب مظلوم كل الفرقاء السياسيين بأن يتجردوا من مصالحهم الخاصة والفئوية، وبأن يكف كل منهم عن محاولة إنتاج قانون على قياسه، وأن يقفوا جميعا امام ضمائرهم ويتفقوا على القانون الأقل ضررا على الشعب والدولة والوطن، لأنه إن أردنا انتظار قانون كامل لا تشوبه اي عيوب، فقد تجرى الانتخابات النيابية في الأبدية، مكررا كلام البطريرك الراعي «من المعيب على مجلس نيابي مؤلف من 128 نائبا ألا يتوصل منذ أكثر من عقد الى صياغة قانون انتخاب جديد».